الغانم يهنئ نظيريه في أيرلندا بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في جمهورية أيرلندا سيان أو فيرجيل ورئيس مجلس الشيوخ مارك دالي، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

«الميزانيات»: مليار و126 مليون دينار مصروفات جامعة الكويت خلال عامين

رياض عواد

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها مؤخرا ميزانية جامعة الكويت للسنة المالية الجديدة 2021/2022 وحسابها الختامي عن السنتين الماليتين المنتهيتين 2018/2019 و2019/2020.

وقال رئيس اللجنة د. بدر الملا في تصريح صحفي إن مصروفات الجامعة الفعلية في السنة المالية 2018/2019 بلغت ما يقارب 566 مليونا أما مصروفاتها الفعلية للسنة المالية 2019/2020 فبلغت نحو 560 مليون د.ك ، بينما قدرت مصروفاتها للسنة المالية الجديدة 2021/2022 نحو 486 مليون د.ك.

وأشار الملا إلى أن انخفاض التقديرات عن المصروفات الفعلية يرجع إلى انخفاض تقديرات المشاريع والذي تأثر الصرف عليها بسبب جائحة كرونا التي اثرت على سرعة الانجاز ما ينعكس على حجم المبالغ المرصودة لتلك المشاريع.

وأضاف أن اللجنة تبين لها وجود عدد من الملاحظات على تفعيل القانون 76 لسنة 2019 بشأن الجامعات الحكومية ، منها تأخر إصدار اللائحة التنفيذية وتجاوزها المدة المقررة في القانون المحددة بـ6 أشهر.

وأوضح أن الجامعة أبدت تأييدها أن القانون يحتاج إلى مراجعة شاملة حيث إن تطبيقه بهذا الشكل سيؤدي إلى مزيد من البيروقراطية كون أن هناك مجلس جامعات حكومية ومجلس جامعة ومدير جامعة ومجلس كلية ومجلس قسم ولكل منهم اختصاصاته ما يطيل الدورة المستندية.

لجنة الميزانيات

وقال الملا إن اللجنة استفسرت عن أمور عدة منها اعتماد معايير الشفافية والحوكمة لاستقطاب الاساتذة الجامعيين التي نص عليها القانون، ووجود ازدواجية في الاختصاصات بين مجلس الجامعة ومجلس الكلية بالنسبة للتعيين

وأضاف أن اللجنة انتقلت بعد ذلك إلى مناقشة قوة العمل الأكاديمي في الجامعة، حيث تبين للجنة أن هناك انخفاضا كبيرا في أعضاء هيئة التدريس بدلا من زيادتهم.

وأكد أن هناك استحقاقات على جامعة الكويت كون أنها مقبلة على تشغيل مدينة جامعية ضخمة بحجم مدينة صباح السالم الجامعية وكذلك هي المصدر الرئيس لأعضاء هيئة التدريس لأي جامعة حكومية تنشأ في المستقبل.

وأوضح أن اللجنة تطرقت بعد ذلك إلى عدم فاعلية مكتب التدقيق في أداء مهامه، حيث إن فاعلية التدقيق سوف تحد من الملاحظات التي تسجلها الجهات الرقابية على الجامعة وتم استعراض أبرز الملاحظات والامتناعات التي وردت في تقرير جهاز المراقبين المالين.

وأشار الملا إلى أن اللجنة طلبت ضرورة تلافي تلك الملاحظات والامتناعات خصوصا أنها متكررة خلال السنوات السابقة.

ولفت إلى أن اللجنة ناقشت الملاحظات على المكاتب الاستشارية وآلية التعامل مع ايرادات تلك المكاتب والتي تخالف فيها القانون والدستور كونها تخصص إيرادات تلك المكاتب لوجة معين من أوجه الصرف وهو مكافآت القائمين على تقديم الخدمات الاستشارية من أعضاء هيئة التدريس.

وأكد أن الجامعة وعدت بانتهاء غالبية تلك الملاحظات مع تفعيل قانون الجامعات الجديد والأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الجهات الرقابية عند إعداد اللائحة التنفيذية.

وقال الملا إن اللجنة تطرقت إلى ملاحظات ديوان المحاسبة على المراكز المستقلة التي تتبع الجامعة وكان أبرزها اعتراض أحد تلك المراكز على تنفيذ قرار وزاري بحجة أنه يعارض لائحة المركز.

وبين ان ما أقره القرار الوزاري هو ما تطالب به الجهات الرقابية من قيد وإثبات للإيرادات التي تحصلها تلك المراكز إلى حساب جامعة الكويت في البنك المركزي بدلا من الاحتفاظ بها في حساباتها البنكية التي تم فتحها من دون أخذ موافقة وزارة المالية.

وأشار إلى أن هناك ملاحظات سجلت على المكتب الثقافي في لندن ومن أهمها عدم استخدام النظام المعتمد لدى المكتب والذي يتم التعامل عن طريقه لجميع طلبة الجهات الحكومية الأخرى، وإدخال بيانات ومصروفات الطلبة باستخدام برنامج اكسل وهو ما يمكن ان يعرض هذه البيانات للتلاعب او التغيير.

وشدد الملا على ضرورة تلافي ملاحظات الجهات الرقابية والعمل على تفعيل قانون الجامعات الجديد، وتقديم أي تعديلات مقترحة من خلال القنوات الرسمية لتتم مناقشتها في اللجنة المختصة

الديحاني: 7 نواب تقدموا بطلب إدراج «العفو الشامل» في الجلسة المقبلة

أعلن النائب فرز الديحاني عن تقديمه و6 من النواب بطلب لإدراج تقرير لجنة الشؤون التشريعية في شأن العفو الشامل عن بعض القضايا في أول جلسة قادمة.

وقال الديحاني في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الطلب ينص على أن يتم مناقشة التقرير والتصويت عليه بعد بند الرسائل، معربا عن أمله في أن يتم إقرار القانون بأول جلسة قادمة.

وأوضح أن الطلب موقع من 7 نواب هم بالإضافة إليه النواب مبارك العرو، وفايز الجمهور، ود. صالح المطيري، ومساعد العارضي، ود. خالد العنزي، وسلمان الحليلة.

فرز الديحاني

«الداخلية والدفاع» تناقش إنشاء لجنة عليا للانتخابات وضوابط تمويل الحملات والتصويت بالخارج

تناقش لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية اليوم بندين رئيسيين الأول يتعلق بالمشروع الحكومي في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم (35) السنة 1962 المقدم من الحكومة والتعديلات المقدمة عليه من قبل النائب الدكتور حسن جوهر وعددها 31 تعديلا، بالإضافة

إلى الاقتراح بقانون بإلغاء قانون المسيء المقدم من النائب مرزوق الخليفة والمدعم بتقرير اللجنة التشريعية البرلمانية التي أبدت موافقتها عليه.

وتضمن المشروع الحكومي بشأن الانتخابات تعديلات جذرية على قانون الانتخابات البرلمانية، في مقدمتها إنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات وضوابط تمويل الحملات الانتخابية وتصويت الكويتيين المقيمين بالخارج.

المحكمة الدستورية تقضي بعدم قبول طعنين ببطلان الانتخابات

المحكمة الدستورية

قضت المحكمة الدستورية أمس بعدم قبول طعنين من مواطنة طالبت ببطلان الانتخابات لمشاركة عسكريين في التصويت، وفوز نواب في الثانية كونهم مواطنين بالتجنيس.

الشاهين يقترح تسمية مرفق صحي باسم الطبيب الشهاب

اسامه الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحا برغبة بتسّمية أحد المرافق الصحية باسم المرحوم الدكتور شهاب أحمد الشهاب، عرفاناً بتاريخه المهني والعلمي المشرف.

ونص الاقتراح على ما يلي:

انتقل إلى رحمة الله تعالى الدكتور شهاب أحمد الشهاب عن عمر يناهز 67 عاما، وكان المغفور له أحد رجال الكويت الأوفياء، وعضو مجلس إدارة الحملة الوطنية لمكافحة السرطان.

ولما عُرف عنه من إخلاص في العمل وخدمة وطننا الحبيب، فهو (أول طبيب يتخصص في علاج مرض نقص المناعة المكتسبة) في وقت ضرب هذا الداء العالم، وقد وضع لبنات علاج ورعاية المصابين بهذا المرض الخطير، وساهم بشكل كبير في نجاح حملات التوعية ومعالجة المرضى.

ولما له من أياد بيضاء كبيرة في فترة الغزو العراقي، حيث استمَر في العمل مسّاندا العاملين في مستشفى الأمراض الصدرية (الحميات)، ومساندا مرضاه الذين كانوا في أمس الحاجة للمساعدة الصحية في تلك الفترة العصيبة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تسّمية أحد المرافق الصحية باسم المرحوم الدكتور شهاب أحمد الشهاب –رحمه الله، عرفاناً بتاريخه المهني والعلمي المشرف

الخليفة لوزير الداخلية: ما سبب قطع علاوة «بدل موقع» بالمنافذ الحدودية؟

أعلن النائب مرزوق خليفة الخليفة عن توجيهه سوالا الى وزير الداخلية ، ونص السؤال على:

تم قطع صرف علاوة (بدل موقع) للأشهر (3–4–5–6/2020) عن جميع الموظفين المدنيين بأقسام إدارة الفحص الفني بالمنافذ الحدودية التابعة للإدارة العامة للمرور (النويصيب– السالمي <العبدلي –ميناء الشويخ) بعذر تعطيل أعمال الموظفين المدنيين العاملين بإدارة الفحص الفني خلال فترة إجازة تعطيل الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية بسبب تفشي فايروس كورونا مع العلم أن العاملين بأقسام الفحص الفني بالمنافذ الحدودية لم تطبق عليهم قرارات مجلس الوزراء وديوان الخدمة المدنية بشأن التعطيل، حيث إنهم على رأس عملهم ومستمرين بالعمل خلال الفترة المذكورة، كما أنه يوجد كتاب مرسل من الوكيل المساعد لشؤون المرور والعمليات إلى الوكيل المساعد للشؤون الإدارية بتاريخ 5/11/2020 موضحاً به أن الموظفين العاملين بأقسام الفحص الفني بالمنافذ الحدودية من تاريخ 12/3/2020 ولغاية 29/6/2020 لم تطبق عليهم قرارات مجلس الوزراء وديوان الخدمة المدنية بشأن التعطيل. لذا أرجو إفادتي بالآتي:

– ما السند القانوني بقطع علاوة (بدل موقع) للأشهر (3–4–5–6/2020) على الرغم من عدم إنقطاعهم عن العمل؟

– بيان التاريخ المحدد لصرف علاوة (بدل موقع)؟

من جهة أخرى وجه الخليفة سؤالين إلى سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، ووزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس، نص السؤال إلى وزير النفط على ما يلي:

لما كان النفط ثروة الكويت، وعصب اقتصادنا الوطني وإن أبناء الوطن رجاله وشبابه هم عباد وبناة مستقبلها.

حيث شهد عام 2019 قبول آخر دفعة من مهندسي ومهندسات البترول في مشهد غريب وتأخير شديد ألحق الضرر المادي والمعنوي بالخريجين والخريجات.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 عدد حملة «شهادة هندسة البترول» العاملين بوزارة النفط.

–2 عدد حملة «شهادة هندسة البترول» الكويتيين العاملين في الشركات النفطية المملوكة للدولة.

–3 ما أسباب تأخر إعلان قبول دفعة جديدة منهم؟ وما الموعد المقرر لذلك؟

مرزوق الخليفة

–4 عدد غير الكويتيين حملة شهادة هندسة البترول العاملين حاليا في الشركات النفطية المملوكة للدول

كما نص السؤال إلى سمو رئيس مجلس الوزراء على ما يلي:

تنص المادة (87) من الدستور على أن: «استثناء من أحكام المادتين السابقتين يدعو الأمير مجلس الأمة لأول اجتماع يلي الانتخابات العامة للمجلس في خلال أسبوعين من انتهاء تلك الانتخابات، فإن لم يصدر مرسوم تلك الدعوة خلال تلك المدة اعتبر المجلس مدعوا للاجتماع في صباح اليوم التالي للأسبوعين المذكورين مع مراعاة حكم المادة السابقة».

وتنص المادة (106) من الدستور على أن: «للأمير أن يؤجل بمرسوم اجتماع مجلس الأمة لمدة لا تجاوز شهر، ولا يتكرر التأجيل في دور الانعقاد الواحد إلا بموافقة المجلس ولمدة واحدة، ولا تحتسب مدة التأجيل ضمن فترة الانعقاد».

وبتاريخ 18 يناير 2021 صدر الأمر الأميري بقبول استقالة رئيس مجلس الوزراء والوزراء ويستمر كل منهم في تصريف العاجل من شؤون منصبه لحين تشكيل الوزارة الجديدة.

وبتاريخ 4/1/2021 أعاد حضرة صاحب السمو أمير البلاد تكليف رئيس الوزراء بتشكيل الوزارة.

وقد مر أكثر من أسبوعين على إعادة تكليف رئيس مجلس الوزراء بتشكيل الوزارة لعرض الأسماء على حضرة صاحب السمو أمير البلاد لإصدار مرسوم أميري بتعيينهم إلا أنه ولغاية تاريخ ورود هذا السؤال لم يقم بترشيح الوزارة.

وهذا التراخي في تشكيل الحكومة يؤدي إلى وجود فراغ دستوري تغيب بموجبه إحدى السلطات ألا وهي السلطة التشريعية عن وجودها على الواقع الدستوري.

ورأى أحد الخبراء الدستوريين أن التراخي في تشكيل الوزارة عن الأجل الزمني المحدد في المادة (87) من الدستور وهي أسبوعان بعد إجراء الانتخابات العامة لمجلس الأمة هو الحكم ذاته الذي ينسحب تطبيقه على المدة الزمنية اللازمة لتشكيل الوزارة الجديدة خلالها بعد قبول استقالة الوزارة السابقة وهي أسبوعان أيضا.

والأصل الذي لا بد من التسليم به هو أن تشكيل الوزارة خلال أسبوعين بعد الانتخابات العامة يجعل ومن باب أولى أن يكون هذا هو الأجل ذاته الذي يطبق عند قبول استقالة حكومة قائمة وتكليف رئيس الوزراء بتشكيل حكومة جديدة بحسبان أن الحكمة والغرض والغاية والقيود المقررة في المادة 87 بخصوص عدم جواز تعطيل جلسات مجلس الأمة قائمة أيضا في وضع قبول استقالة الحكومة وتكليف رئيس الوزراء بتشكيل حكومة جديدة.

إن تعطيل انعقاد جلسات مجلس الأمة وتأجيلها خارج سياق المواد (85، 86، 87، 106) من الدستور يترتب عليها مخالفة صارخة للدستور كونها انتقصت من مدة دور الانعقاد السنوي الذي لا يجوز أن يقل عن ثمانية أشهر، وما يؤكد ذلك هو نص المادة 106 من الدستور والتي جاءت بنص حاسم تقرر فيه عدم جواز تأجيل جلسات مجلس الأمة لأكثر من شهر ولا يتكرر التأجيل إلا بموافقة المجلس».

علما بأن الحكومة في الفصل التشريعي الخامس عشر في دور الانعقاد الثاني كانت مستقيلة وحضرت الجلسة رقم 1382/ خاصة المنعقدة يوم الأحد الموافق 3 ديسمبر 2017 الساعة التاسعة صباحا والتي أثر فيها قانون الرياضة، مما يعد من صميم عملها باعتبارها حكومة تصريف العاجل من الأمور.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما سبب عدم تشكيل الوزارة؟ وما السند الدستوري في تأخر التشكيل؟

2 – ما المانع الدستوري والقانوني الذي يحول دون حضور الحكومة المستقيلة جلسات مجلس الأمة لدور الانعقاد الحالي مع وجود السابقة المذكورة أعلاه؟

القطان: تهاون ملحوظ في تطبيق دوام الـ 30 % بالجهات الحكومية

تقدم النائب علي القطان بسؤال برلماني لتوضيح مدى التزام الوزارات والجهات الحكومية بالنسبة التي قررها مجلس الوزراء من دوام 30 في المئة من قوة العمل.

وطلب القطان توضيح المشمولين من عدمه بالقرار والآثار القانونية المترتبة على عدم الالتزام، وما إذا كان هناك تمييز في التطبيق، لافتا إلى التهاون في تطبيق قرار مجلس الوزراء.

علي القطان

الراجحي يوجه 3 أسئلة برلمانية إلى وزراء المالية والأشغال والتربية

وجه النائب محمد الراجحي 3 أسئلة إلى كل من وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير التربية د. علي المضف.

سؤال إلى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار وطالب إفادته وتزويده بالآتي:

– عدد الموظفين غير الكويتيين العاملين في المكاتب التابعة للهيئة العامة للاستثمار ومؤهلاتهم العلمية ومسمياتهم الوظيفية، وما سبب عدم إحلال الكويتيين في هذه الوظائف؟

ونص السؤال إلى وزيرة الأشغال العامة على ما يلي: سبق للسيدة الوزيرة د. رنا الفارس اعتماد تطوير مشروع (الدائري 5، 6) في مرحلته الأولى من نقطة البداية ليمتد لمسافة كيلو متر تقريبا باتجاه مشروع مدينة غرب عبدالله المبارك ليربط موقع المشروع بالطريق الدائري لتسهيل عملية الدخول والخروج من المدينة بالإضافة إلى ربطها بشكل مباشر مع منطقة عبدالله المبارك، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– هل ما زال هذا الاعتماد ساريا في تطوير (الدائري 5، 6) لربط مدينة غرب عبداله المبارك مع الدائري؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بتاريخ الانتهاء من المشروع، وإذا كانت الإجابة النفي، فما سبب عدم اعتماد هذا المشروع رغم أن الوزيرة سبق أن أبدت موافقتها على الربط؟

ونص السؤال إلى وزير التربية على ما يلي:

من المتوقع أن يكون عدد سكان غرب عبدالله المبارك في شهر سبتمبر المقبل أكثر من (15) ألف نسمة ما يحتم الاستعجال في تسلم الوزارة مباني المدارس وتخصيص ميزانيتها.

محمد الراجحي